ويَرِدُ الإشكال في قوله تعالى ﴿والأرض بعد ذلك دحاها﴾[1] معرفة الفرق بين ﴿دحاها﴾ و﴿خلقها﴾.

وكون الإشكالات اللغوية، غالبة ـ كما رأينا ـ على غيرها من الإشكالات في الكتاب، لا ينفي انتماء البحث فيها إلى العلوم الأخرى التي تلتقى مع علم اللغة في كثير من المناطق، لاسيما علم التفسير الذي جمع أدوات كثيرة، كانت اللغة أهمها، فماذا كان التفسير سوى بحث في دلالة النص بغية الوصول إلى ثوابته وتوضيح غوامضه، والفصل فيما يبدو من إشكالاته؟!

وقد درست إشكالات الدلالة ـ على نحو غير مقصود لذاته ـ في كتاب المشكل، على مستويات ثلاثة:

مستوى التركيب في جملة، ومستوى التركيب في سياق، ومستوى الإفراد في لفظ.

ففي باب «مخالفة ظاهر اللفظ معناه»[2]، تناول ابن قتيبة اللفظ القرآني، بالمعنى العام للفظ، في كتابات القدماء، وبحث في خلال مسائل الباب، بعض أساليب التعبير في العربية وموضعها علم (المعاني والبيان) مثل «الدعاء على جهة الذم لا يراد به الوقوع»، و«الجزاء عن الفعل بمثل لفظه والمعنيان مختلفان»[3] و «أن يأتي الكلام على مذهب الاستفهام وهو تقرير»[4] و«على لفظ الأمر وهو إباحة»[5] وغيرها من فصول الباب ومسائله، وجلّها ظواهر لغوية، يلعب السياق دوراً أساسيا في تحديد الدلالة فيها.

ومع أن ابن قتيبة لم يشر إلى قضايا السياق بأسمائها واصطلاحاتها التي نعرفها بها اليوم، فإن هذا لا يغير من حقيقة دور السياق وأهميته في التوصل إلى الدلالة، وإلا لاستوت الأساليب المختلفة وأعجزنا التمييز بين الحالة التي قصد فيها «ظاهر اللفظ» والأخرى التي «خولف» فيها ظاهر اللفظ!

ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى أن ما يطلق عليه «مخالفة ظاهر اللفظ معناه» ليس إلا أحد أشكال التعدد الدلالي، لأن قولنا إن اللفظ ورد في موضع ما بمعنى «مخالف»، يدل على وجود معنى أصلي (أو ظاهر)، ووجود معنى آخر غيره، هو الاختلاف الذي يدفعنا للقول بوجود تعدد دلالي.

---

(١) النازعات: ٣٠.
(٢) ابن قتيبة، مشكل القرآن، ص٢٧٥.
(٣) ابن قتيبة، مشكل القرآن، ص٢٧٧.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٧٩.
(٥) المصدر نفسه، ص٢٨٠.